مرسوم اتحادي رقم (16) لسنة 2022
بالتصديق على اتفاقية بشأن المساعدة الإدارية المتبادلة في المسائل الجمركية بين حكومة الدولة وحكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية

نحن خليفة بن زايد آل نهيان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة،

- بعد الاطلاع على الدستور،
- وعلى القانون الاتحادي رقم (1) لسنة 1972 بشأن اختصاصات الوزارات وصلاحيات الوزراء، وتعديلاته،
- وعلى المرسوم بقانون اتحادي رقم (14) لسنة 2021 في شأن إنشاء الهيئة الاتحادية للهوية والجنسية والجمارك وأمن المنافذ،
- وبناءً على موافقة مجلس الوزراء، وتصديق المجلس الأعلى للاتحاد،

رسمنا بما هو آت:

المادة الأولى

صُودق على اتفاقية بشأن المساعدة الإدارية المتبادلة في المسائل الجمركية بين حكومة الدولة وحكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية، والتي تم التوقيع عليها في دبي بتاريخ 12 أكتوبر 2021، والمرفق نصوصها.

المادة الثانية

على رئيس الهيئة الاتحادية للهوية والجنسية والجمارك وأمن المنافذ تنفيذ هذا المرسوم من تاريخ صدوره، ويُنشر في الجريدة الرسمية.

خليفة بن زايد آل نهيان
رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة

صدر عنا في قصر الرئاسة في أبوظبي:
بتاريخ: 28 / جمادى الآخر / 1443هـ
الموافق: 31 / يناير / 2022م

GOVERNMENT OF
UNITED ARAB EMIRATES

حكومة
الإمارات العربية المتحدة

اتفاقية

بشأن المساعدة الادارية المتبادلة في المسائل الجمركية

بين

حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة

و

حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية

اتفاقية

بشأن المساعدة الادارية المتبادلة في المسائل الجمركية

بين حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة وحكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية

التمهيد

حرّرت هذه الاتفاقية بين كل من حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة وحكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية (يُشار إليهما فيما يلي باسم "الطرفين المتعاقدين")؛

بالنظر إلى أن مخالفات قوانين الجمارك تضر بالمصالح الاقتصادية والتجارية والمالية والاجتماعية والثقافية للبلدين؛

ونظرًا لأهمية ضمان التقييم الدقيق وتحصيل الرسوم الجمركية والضرائب وأي رسوم ومصاريف أخرى على استيراد/تصدير البضائع وكذلك تنفيذ أحكام الحظر والتقييد والرقابة؛

وانطلاقًا من القناعة بأن الإجراءات ضد المخالفات الجمركية يمكن أن تكون أكثر فعالية من خلال التعاون الوثيق بين إدارتي الجمارك للطرفين؛

وبالنظر إلى أن مكافحة التقليد والقرصنة، وكذلك منع ومكافحة غسل الأموال، تتطلب تبادل المعلومات بين إدارتي الجمارك للطرفين؛

واهتماماً بازدياد حجم الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية، باعتبار أنها تشكل خطرًا على الصحة العامة والمجتمع؛

ومع مراعاة الاتفاقيات الدولية ذات الصلة السارية بالنسبة للطرفين المتعاقدين التي تشجع المساعدة المتبادلة وكذلك توصيات منظمة الجمارك العالمية.

فقد اتفق الطرفان على النحو التالي:

المادة 1

التعاريف

لأغراض هذه الاتفاقية، يكون للتعاريف التالية ما يلي من معان:

أ) "إدارة الجمارك": تعني بالنسبة لدولة الإمارات العربية المتحدة، الهيئة الاتحادية للجمارك وتعني بالنسبة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، الإدارة العامة للجمارك والضرائب (DGDA)؛

ب) "قوانين الجمارك": الأحكام التي تحددها التشريعات والأنظمة المتعلقة باستيراد البضائع أو تصديرها أو نقلها بالعبور أو أي إجراءات جمركية أخرى، سواء أكانت متعلقة بالرسوم الجمركية أو الضرائب أو أي رسوم أخرى تحصلها إدارتا الجمارك، أو بإجراءات الحظر أو التقييد أو الرقابة التي تفرضها إدارتا الجمارك؛

ج) "المطالبة الجمركية": أي مبلغ رسوم جمركية تم الحكم بأنه مستحق الدفع من قِبَل شخص، طبيعي أو اعتباري، داخل إقليم أحد الطرفين المتعاقدين، والذي لا يمكن استرداده منه، كليًا أو جزئيًا، لأي سبب من الأسباب؛

د) "الرسوم الجمركية": جميع الرسوم والضرائب أو أية تكاليف أخرى تفرضها مصلحة الجمارك وقت الاستيراد داخل إقليمي الطرفين المتعاقدين إعمالاً لقوانين الجمارك؛

هـ) "المخالفة الجمركية": أي مخالفة أو شروع في ارتكاب مخالفة للقوانين أو اللوائح التي يكون الطرفان المتعاقدان مسئولين عن تطبيقها أو إنفاذها؛

و) "الطرف الطالب": إدارة الجمارك التي تطلب المساعدة؛

ز) "الطرف المطلوب منه": إدارة الجمارك التي يُطلب منها المساعدة؛

ح) "المخدرات": أي مادة ذات أصل طبيعي أو اصطناعي مذكورة في القائمتين الأولى والثانية من الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لعام 1961 (مع التعديلات ذات الصلة)؛

ط) "المؤثرات العقلية": أي مادة ذات أصل طبيعي أو اصطناعي، مذكورة في القوائم الأولى والثانية والثالثة والرابعة من اتفاقية الأمم المتحدة للمؤثرات العقلية لعام 1971؛

ي) "السلائف": مادة كيميائية خاضعة للرقابة تستخدم في إنتاج العقاقير المخدرة والمؤثرات العقلية، ومدرجة في القائمتين الأولى والثانية من اتفاقية الأمم المتحدة لعام 1988 لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية؛

ك) "البضائع الحساسة": المواد المذكورة في المادة 4 من هذه الاتفاقية؛

ل) "المعلومات": أي بيانات سواء تمت معالجتها أو تحليلها أم لا، وتقارير المستندات، وغيرها من أشكال المراسلات بأي شكل، بما في ذلك النسخ الإلكترونية أو الموثقة منها؛

م) "الشخص": شخص طبيعي أو اعتباري على حدٍ سواء؛ و

ن) "البيانات الشخصية": أي بيانات تتعلق بشخص طبيعي محدد الهوية أو يمكن تحديد هويته.

المادة 2

نطاق الاتفاقية

1. لأغراض تطبيق قوانين الجمارك وإنفاذ أحكام هذه الاتفاقية، يتعين على الطرفين المتعاقدين السعي لما يلي:

أ) التعاون ومساعدة بعضهما البعض في منع مخالفات قوانين الجمارك والتحقيق فيها؛

ب) موافاة بعضهما البعض بأي معلومات أخرى عند الطلب لاستخدامها في إنفاذ قوانين الجمارك؛ و

ج) التعاون في البحث والتطوير وتطبيق الإجراءات الجمركية الجديدة، وفي تدريب الموظفين وتبادلهم وفي الشؤون الأخرى ذات الاهتمام المشترك.

2. تُقدَّم المساعدة المتبادلة بموجب هذه الاتفاقية وفقًا للقوانين السارية في إقليم دولة الطرف المطلوب منه وضمن اختصاص وموارد إدارة الجمارك.

3. لا تؤثر أحكام هذه الاتفاقية على حقوق والتزامات الطرفين بموجب أي اتفاقية دولية أخرى يكونان طرفين فيها.

4. تسري هذه الاتفاقية في إقليمي دولتي الطرفين المتعاقدين.

المادة 3

مراقبة الأشخاص والبضائع ووسائل النقل

1. تراقب إدارتا الجمارك، عند الطلب، ما يلي:

أ) أي شخص طبيعي أو اعتباري يثبُت ارتكابه، أو يُشتبه في ارتكابه، مخالفات لقانون الجمارك ذي الصلة، أو تورطه في الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية والسلائف؛

ب) أي بضائع يثبُت استخدامها، أو يُشتبه في استخدامها، لارتكاب مخالفات جمركية لقانون الجمارك ذي الصلة أو لأغراض الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية والسلائف؛

ج) أي وسيلة نقل يثبُت استخدامها، أو يُشتبه في استخدامها، لارتكاب مخالفات جمركية لقانون الجمارك ذي الصلة أو لأغراض الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية والسلائف؛ و

د) طرود البريد والبريد السريع الدولية التي يثبُت استخدامها، أو يُشتبه في استخدامها، لأغراض غير مشروعة.

2. يجوز لإدارتي الجمارك أن تسمحا، وفقًا للقوانين المحلية لدولها ومن خلال الاتفاق والترتيب بين الطرفين وتحت سيطرتهما، بالاستيراد إلى الإقليم الجمركي لدول البضائع المتورطة في الاتجار غير المشروع أو التصدير منه أو العبور منه من أجل منع تلك الحركة غير المشروعة. وإذا كان منح ذلك الإذن لا يندرج ضمن اختصاص الإدارة المطلوب منها، تلتزم تلك الإدارة بالسعي إلى بدء التعاون مع السلطات الوطنية التي تتمتع بذلك الاختصاص أو إحالة القضية إليها.

المادة 4

إجراءات ضد الاتجار غير المشروع بالبضائع الحساسة

تسعى إدارتا الجمارك، عند الطلب، إلى تزويد بعضهما البعض بجميع المعلومات ذات الصلة عن أي عمل منظم، يُعتزَم أو يتم تنفيذه بالفعل، والذي يشكل أو قد يشكل مخالفة لقوانين الجمارك المعمول بها لدى دولتي الطرفين المتعاقدين فيما يتعلق بحركة ما يلي:

أ) المخدرات والمؤثرات العقلية والسلائف؛

ب) الأسلحة والذخائر والمواد المتفجرة والنووية وغيرها من المواد الخطرة على البيئة والصحة العامة؛

ج) الممتلكات الثقافية والأعمال الفنية ذات القيمة التاريخية والأثرية؛

د) البضائع الخاضعة لمعدلات عالية من الرسوم الجمركية والضرائب؛

هـ) المعادن النفيسة والأحجار الكريمة ومصنوعاتها؛

و) الأوراق النقدية والعملات المعدنية والأدوات القابلة للتداول؛

ز) المؤلفات الفاحشة أو التخريبية أو المناهضة للدين؛

ح) السلع المزيفة والمقلدة أو المزوّرة الخاضعة لحقوق الملكية الفكرية؛

ط) الأنواع المهددة بالانقراض من النباتات والحيوانات، وكذلك منتجاتها؛ و

ي) أي مجالات أخرى ذات أولوية متفق عليها لتبادل المعلومات.

المادة 5

مكافحة غسل الأموال

يسعى الطرفان إلى التعاون في تبادل المعلومات والتحقيقات الجمركية المتعلقة بغسيل الأموال، وفقًا لقوانينهما الوطنية واختصاصات إدارتي الجمارك.

المادة 6

تبادل المعلومات

1. تسعى إدارتا الجمارك، عند الطلب، إلى تزويد بعضهما البعض بأي معلومات أو نسخ من المستندات ذات الصلة، التي قد تساعد على تنفيذ إجراءات أكثر كفاءة فيما يتعلق بما يلي:

أ) تحديد القيمة الجمركية؛

ب) تصنيف البضائع ضمن تعريفتها الجمركية؛ و

ج) تحديد منشأ البضائع.

2. أي معلومات يتم تبادلها بموجب هذه الاتفاقية ستكون مصحوبة بجميع المعلومات ذات الصلة لتفسيرها واستخدامها.

3. تزوّد إدارتا الجمارك، عند الطلب، بعضهما البعض بالمعلومات التالية:

أ) ما إذا كانت البضائع المستوردة إلى إقليم دولة طرف متعاقد قد تم تصديرها بشكل قانوني من إقليم دولة الطرف المتعاقد الآخر؛

ب) ما إذا كانت البضائع المصدرة من إقليم دولة طرف متعاقد قد تم استيرادها بشكل قانوني إلى إقليم دولة الطرف المتعاقد الآخر؛ و

ج) الحالات التي يشتبه فيها الطرف الطالب في المعلومات المُقدمة من المختص بالشؤون الجمركية.

المادة 7

معلومات عن المخالفات الجمركية

1. تزود إدارتا الجمارك بعضهما البعض، إما عند الطلب أو بمبادرة منهما، بمعلومات عن الأنشطة المخطط لها أو الجارية أو المكتملة التي تشكل أو قد تشكل مخالفة جمركية، ولا سيما المعلومات المتعلقة بما يلي:

أ) الأشخاص الطبيعيون والاعتباريون الذين يثبُت ارتكابهم، أو يُشتبه في ارتكابهم، مخالفات لقوانين الجمارك، أو تورطهم في الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية والسلائف؛

ب) البضائع التي يثبُت أو يشتبه في كونها موضوعًا لمخالفات جمركية أو موضوعًا للاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية والسلائف؛ و

ج) وسائل النقل التي يثبُت استخدامها، أو يُشتبه في استخدامها، لارتكاب مخالفات لقوانين الجمارك أو تورطها في الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية والسلائف.

2. في الحالات التي قد تنطوي على ضرر كبير للاقتصاد أو الصحة العامة أو الأمن العام أو أي مصلحة حيوية أخرى لإدارة الجمارك التابعة لأي من الطرفين، تقوم إدارة الجمارك التابعة للطرف الآخر، حيثما أمكن ذلك، بتوفير هذه المعلومات من تلقاء نفسها دون تأخير.

المادة 8

تنفيذ الطلب

إذا لم تكن لدى إدارة الجمارك التابعة للطرف المطلوب منه المعلومات المطلوبة، فيتعين عليها السعي إلى اتخاذ خطوات للحصول على هذه المعلومات، كما لو كانت تتصرف من تلقاء نفسها ووفقًا للقوانين السارية في إقليم دولتها.

المادة 9

المستندات الجمركية

1. تسعى إدارة الجمارك التابعة لأي طرف متعاقد، عند الطلب، إلى تزويد إدارة الجمارك التابعة للطرف المتعاقد الآخر بالمستندات الجمركية، ووثائق الشحن، وسجلات الأدلة، أو نسخها المصدقة، مع إعطاء معلومات عن الأعمال التي تم تنفيذها بالفعل أو يُعتزم تنفيذها، والتي تشكل أو قد تشكل مخالفة لقوانين الجمارك المعمول بها في إقليم الدولة الأخرى.

2. يمكن نقل المعلومات المقدمة إلى الطرف المتعاقد الآخر عبر أي وسيلة إلكترونية بدلاً من المستندات المحددة في هذه الاتفاقية. ويجب أن تحتوي على التوضيحات اللازمة لتفسير هذه المعلومات واستخدامها.

المادة 10

شكل طلبات المساعدة ومحتواها

1. يجب تقديم الطلبات كتابةً، وفقًا للاتفاقية الحالية. ويجب أن تحتوي الطلبات على المرفقات الضرورية لتحقيقها. يمكن، في حالات استثنائية، تقديم الطلبات شفهيًا، ولكن يجب تأكيدها كتابةً خلال مدة لا تزيد عن 72 ساعة.

2. يجب أن تحتوي الطلبات المُقدمة بموجب الفقرة (1) من هذه المادة على ما يلي:

أ) اسم إدارة الجمارك المُقدمة للطلب؛

ب) التدابير المطلوبة؛

ت) موضوع الطلب وأسبابه؛

ث) القوانين والأحكام القانونية الأخرى المتعلقة بموضوع الطلب؛

ج) بيانات أكثر دقة وتفصيلاً عن الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين المشاركين في التحقيق؛

ح) ملخص للوقائع ذات الصلة بموضوع الطلب؛ و

خ) أي وقائع أخرى قد تساعد في تنفيذ الطلب.

3. تُقدَّم الطلبات باللغة الإنجليزية، إما مكتوبة أو إلكترونية.

4. إذا كان الطلب لا يفي بمتطلبات الفقرتين (2) و(3) من هذه المادة، فيجوز طلب تعديله.

المادة 11

المساعدة في استرداد المطالبات الجمركية

1. تسعى إدارتا الجمارك، عند الطلب، لمساعدة بعضهما البعض في استرداد المطالبات الجمركية، شريطة أن يكون ذلك مسموحًا بموجب القانون الوطني لكلا الطرفين المتعاقدين وقت الطلب.

2. يُرتب للمساعدة في استرداد المطالبات الجمركية على أساس مخصص ووفقًا للفقرة 4 من المادة 21 من هذه الاتفاقية.

المادة 12

التحقيقات الجمركية

1. عند طلب إدارة الجمارك التابعة لأحد الطرفين المتعاقدين ذلك، يجب على إدارة الجمارك التابعة للطرف المتعاقد الآخر أن تشرع في إجراء تحقيقات في العمليات التي تخالف أو قد تخالف قوانين الجمارك المعمول بها في إقليم دولة الطرف الطالب. وتلتزم بإبلاغ الطرف الطالب بنتائج هذه التحقيقات.

2. يجب إجراء هذه التحقيقات وفقًا للقوانين السارية في إقليم دولة الطرف المطلوب منه. يتصرف الطرف المطلوب منه كما لو كان يتصرف من تلقاء نفسه.

3. يجوز لمسؤولي إدارة جمارك الطرف الطالب، في حالات محددة وبموافقة إدارة جمارك الطرف المطلوب منه، الحضور إلى إقليم الطرف المطلوب منه أثناء التحقيقات في مخالفات قوانين الجمارك للدولة المعنية. ويجب عليهم أن يثبتوا صفتهم الرسمية.

4. يتصرف مسؤول إدارة جمارك الطرف الطالب الموجود في إقليم الطرف المطلوب منه بموجب الفقرة (3) من هذه المادة بصفة استشارية فقط دون أن يشارك في أي حال من الأحوال في سير التحقيقات، كما لا يحق له مقابلة الأشخاص الذين يتم استجوابهم أو المشاركة في أي نشاط من أنشطة التحقيق.

المادة 13

استخدام المعلومات والوثائق

1. يمكن نقل المعلومات والوثائق المتعلقة بالاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية والسلائف إلى السلطات الحكومية الأخرى أو الوكالات التنظيمية للطرفين المتعاقدين المكلفة بمكافحة تعاطي المخدرات والاتجار غير المشروع بها، وكذلك المؤثرات العقلية والسلائف، مع مراعاة أحكام المادة 14.

2. يجوز لإدارة الجمارك المزوَّدة بالمعلومات والوثائق بموجب هذه الاتفاقية استخدامها، اعتمادًا على أغراضها ونطاقها، كأدلة أثناء الإجراءات الإدارية والقضائية وفي دعاوى المقاضاة.

3. يمكن استخدام هذه الوثائق والمعلومات لتقديم أدلة في المحكمة ويُحدَّد وضعها القانوني وفقًا لقوانين دولة إدارة الجمارك المتلقية لها.

4. تُستخدم أي معلومات عادية أو استخبارية يتم تلقيها في إطار المساعدة الإدارية بموجب هذه الاتفاقية فقط لأغراض هذه الاتفاقية ومن قبل إدارة الجمارك، باستثناء الحالات التي تكون فيها إدارة الجمارك التي تقدم مثل هذه المعلومات قد وافقت صراحةً وكتابةً على استخدامها لأغراض أخرى أو من قبل سلطات حكومية أخرى للطرفين المتعاقدين. ولكن، لا يجوز نقلها إلى أي دول أخرى.

المادة 14

سرية المعلومات

مع مراعاة أحكام المادة 12(2)، تُعامل أي معلومات عادية أو استخبارية يتم تلقيها بموجب هذه الاتفاقية على أنها سرية ويجب أن تخضع لنفس القدر على الأقل من الحماية والسرية الذي يخضع به نفس النوع من المعلومات العادية أو الاستخبارية للقوانين الوطنية لدولة الطرف المتعاقد التي يتم تلقي هذه المعلومات بها.

المادة 15

البيانات الشخصية

عند تبادل البيانات الشخصية بموجب هذه الاتفاقية، يجب على الطرفين المتعاقدين ضمان مستوى معين من حماية البيانات وفقًا للقوانين الوطنية.

المادة 16

الخبراء والشهود

1. يجوز لإدارة الجمارك التابعة للطرف المطلوب منه أن تقوم عند الطلب بالتصريح لمسؤوليها، بموافقتهم، بالمثول كخبراء أو شهود أمام السلطات القانونية أو الإدارية للطرف الطالب. يلتزم هؤلاء المسؤولون بالإدلاء بالأدلة التي حصلوا عليها أثناء مباشرة مهام عملهم.

2. تلتزم إدارة الجمارك التابعة للطرف الطالب باتخاذ جميع التدابير اللازمة لحماية الأمن الشخصي للمسؤولين أثناء إقامتهم في إقليم دولته بموجب الفقرة (1) من هذه المادة. تتحمل إدارة الجمارك التابعة للطرف الطالب تكاليف النقل والنفقات اليومية لهؤلاء المسؤولين.

3. ويجب أن يشير طلب الحضور بوضوح، في هذه الحالة، إلى المنتدى الذي يريد المسؤول حضوره والصفة التي تخوّله الحضور.

4. يُقدَّم طلب حضور مسؤولي الجمارك بصفتهم خبراء وشهودًا وفقًا للقوانين الوطنية للطرفين المتعاقدين.

المادة 17

استثناءات من واجب تقديم المساعدة

1. إذا رأى الطرف المطلوب منه أن الامتثال للطلب سيضر بالسيادة أو الأمن أو أي مصلحة أساسية أخرى لدولته، فيجوز له رفض تقديم المساعدة المطلوبة بموجب هذه الاتفاقية كليًا أو جزئيًا، أو جعل تقديم المساعدة المطلوبة مرهونًا بشروط وأحكام معينة.

2. إذا طلب الطرف الطالب مساعدةً ما يعجز هو عن تقديمها للطرف المتعاقد الآخر، فيجب أن يذكر هذه الحقيقة في الطلب. يخضع الامتثال لمثل هذا الطلب لتقدير الطرف المطلوب منه.

3. إذا تم رفض المساعدة، فيجب إخطار الطرف الطالب بذلك كتابةً في أقرب وقت ممكن.

المادة 18

المساعدة الفنية

يمكن لإدارتي الجمارك تقديم المساعدة الفنية لبعضهما البعض في المسائل الجمركية، على النحو التالي:

أ) تبادل مسؤولي الجمارك لتعريفهم بالوسائل المتقدمة للرقابة الجمركية المستخدمة؛

ب) تبادل المعلومات والخبرات في استخدام المعدات التقنية للرقابة؛

ج) تدريب وإعادة تدريب مسؤولي الجمارك؛

د) تبادل الخبراء في المسائل الجمركية؛

هـ) تبادل البيانات العلمية والتقنية المحددة المتعلقة بتطبيق الأحكام الجمركية؛

و) تبادل أفضل الممارسات فيما يتعلق بتنفيذ تدابير تيسير التجارة؛ و

ز) المجالات الأخرى المتفق عليها بشكل متبادل فيما يتعلق بالمساعدة الفنية.

المادة 19

المشغل الاقتصادي المعتمد

يجوز لإدارتي الجمارك، بالاتفاق المتبادل، بدء مفاوضات حول اتفاق الاعتراف المتبادل الخاص بالمشغل الاقتصادي المعتمد (AEO)

المادة 20

النفقات

1. يتنازل الطرفان المتعاقدان عن جميع المطالبات الخاصة بسداد النفقات المتكبدة بموجب هذه الاتفاقية، باستثناء نفقات الخبراء والشهود والمترجمين الفوريين والتحريريين أو مقدمي الخدمات الآخرين الذين لا يعتمدون على الخدمات العامة، كما هو معروف أو محدد في القوانين الوطنية للطرفين المتعاقدين.

2. إذا كان تنفيذ الطلب يتطلب نفقات كبيرة أو غير عادية، فيجب على الطرفين المتعاقدين التشاور لتحديد شروط وأحكام تنفيذ الطلب وكذلك شروط دفع تلك التكاليف.

المادة 21

تنفيذ الاتفاقية

1. يتعين تقديم التعاون والمساعدة المتبادلة، كما هو مذكور في هذه الاتفاقية، من قِبَل إدارتي الجمارك التابعتين للطرفين المتعاقدين. يجب أن تتفق هذه السلطات بشكل متبادل على الوثائق اللازمة لهذا الغرض.

2. تسعى إدارتا الجمارك إلى توفير المعلومات بموجب هذه الاتفاقية إما بمفردهما أو بالحصول عليها من الوكالات ذات الصلة في كل طرف متعاقد.

3. يجتمع ممثلو إدارتي الجمارك التابعتين للطرفين المتعاقدين عند الحاجة من أجل تحليل تنفيذ أحكام هذه الاتفاقية وحل القضايا العملية الأخرى المتعلقة بالتعاون والمساعدة المتبادلة بين إدارتي جمارك الطرفين المتعاقدين.

4. تحدد إدارتا الجمارك للطرفين المتعاقدين بشكل مشترك طرق التطبيق العملي لهذه الاتفاقية.

5. لأغراض هذه الاتفاقية، تقوم إدارتا الجمارك للطرفين المتعاقدين بتعيين المسؤولين عن الاتصال وتبادل قائمة تُبين الأسماء والألقاب والعناوين البريدية وأرقام الهاتف والفاكس وعنوان البريد الإلكتروني أو وسائل الاتصال الأخرى لهؤلاء المسؤولين. يجب على الأطراف المتعاقدة إخطار بعضها البعض بأي تغييرات يتم إجراؤها على القائمة المشار اليها أعله.

المادة 22

تسوية المنازعات

1. يجب تسوية أي نزاع أو خلاف ناتج عن تفسير أو تطبيق أحكام هذه الاتفاقية بصورة ودية.

2. إذا لم يمكن التوصل إلى حل ودي، فسيتم تسوية النزاع أو الخلاف عبر القنوات الدبلوماسية.

المادة 23

التعديلات والتغييرات

كما هو متفق عليه بشكل متبادل، يجوز للطرفين المتعاقدين إجراء تعديلات أو تغييرات على الاتفاقية من خلال تحرير بروتوكولات منفصلة. وتدخل هذه التعديلات والتغييرات حيز النفاذ وفقًا لأحكام المادة 24.

المادة 24

دخول الاتفاقية حيز النفاذ وإنهاؤها

1. تدخل هذه الاتفاقية حيز النفاذ في اليوم الثلاثين بعد استلام آخر إخطار مكتوب حول إتمام جميع الإجراءات الداخلية اللازمة من قبل الطرفين لدخولها حيز النفاذ.
2. يُقصد بهذه الاتفاقية أن تكون غير محدودة المدة، ما لم يقدم أحد الطرفين المتعاقدين إشعارًا مكتوبًا عبر القنوات الدبلوماسية بنيته لإنهاء هذه الاتفاقية قبل ستة أشهر على الأقل من انتهائها.
3. لا يؤثر إنهاء هذه الاتفاقية على تنفيذ الإجراءات القائمة ويجب استكمالها وفقًا لأحكام هذه الاتفاقية.

إشهادًا على ما تقدم، قام الموقعون أدناه المفوضون حسب الأصول من قبل الحكومتين المعنيتين بالتوقيع على هذه الاتفاقية.

حررت في دبي بتاريخ 12 أكتوبر 2021، من نسختين أصليتين باللغات الإنجليزية والعربية والفرنسية، جميع النصوص متساوية في الحجية. وفي حالة وجود أي اختلاف في التفسير، يسري النص الإنجليزي.

عن حكومة
دولة الإمارات العربية المتحدة

عن حكومة
جمهورية الكونغو الديمقراطية

GOVERNMENT OF
UNITED ARAB EMIRATES

حكومة
الإمارات العربية المتحدة

AGREEMENT

ON CUSTOMS MUTUAL ADMINISTRATIVE ASSISTANCE

BETWEEN

THE GOVERNMENT OF THE UNITED ARAB EMIRATES

AND

THE GOVERNMENT OF THE DEMOCRATIC REPUBLIC OF THE CONGO

AGREEMENT

ON CUSTOMS MUTUAL ADMINISTRATIVE ASSISTANCE BETWEEN THE GOVERNMENT OF THE UNITED ARAB EMIRATES AND THE GOVERNMENT OF THE DEMOCRATIC REPUBLIC OF THE CONGO

Preamble

The Government of the United Arab Emirates and the Government of the Democratic Republic of Congo (hereinafter referred to as "the Contracting Parties");

Considering that offences against Customs laws are prejudicial to the economic, commercial, financial, social and cultural interests of the two countries;

Considering the importance of ensuring the accurate assessment and collection of Customs duties, taxes and any other charges and fees on the importation/exportation of goods as well as the implementation of the provisions on prohibition, restriction and control;

Convinced that actions against Customs offences can be made more effective by close co-operation between their Customs Administrations;

Considering that the fight against counterfeiting and piracy, as well as the prevention and the fight against money laundering, require exchange of information between Customs Administrations;

Concerned at the scales and growth of tendencies in the illicit traffic of narcotic drugs, psychotropic substances, considering that it constitutes a danger to public health and society; and

Also having regard to the relevant international Conventions in force for the Contracting Parties encouraging mutual assistance as well as the Recommendations of the World Customs Organization.

Have agreed as follows:

Article 1

Definitions

For the purposes of this Agreement the following definitions shall mean:

a) "Customs Administration": for the United Arab Emirates the Federal Customs Authority (FCA) and for the Democratic Republic of Congo the Direction Générale des Douanes et Accises (DGDA);

b) "Customs laws": provisions laid down by legislations and regulations concerning the importation, exportation, transit of goods or any other Customs procedures whether relating to Customs duties, taxes or any other charges collected by the Customs Administrations, or to measures for prohibition, restriction or control enforced by the Customs Administrations;

c) "Customs claim": any amount of Customs duty that has been adjudged to be payable by a person, natural or legal, in the territory of a Contracting Party, and which cannot be recovered from it, either in full or in part, due to any reason;

d) "Customs duties": all duties, taxes, fees or any other charges which are levied at the time of importation by the customs authority, in the territories of the Contracting Parties in the application of Customs laws;

e) "Customs offence": any violation or attempted violation of the laws or regulations that the contracting Parties are responsible for applying or enforcing;

f) "Requesting Party": the Customs Administration that requests assistance;

g) "Requested Party": the Customs Administration from which the assistance is requested;

h) "Narcotic drug": any substance of natural or synthetic origin enumerated on Lists I and II of the 1961 Single Convention on Narcotic Drugs (with relevant amendments);

i) "Psychotropic substance": any substance of natural or synthetic origin, enumerated on Lists I, II, III and IV of the 1971 UN Convention on Psychotropic Substances;

j) "Precursor": controlled chemical substance used in the production of narcotic drugs and psychotropic substances, enumerated on Lists I and II of the 1988 UN Convention against the Illicit Traffic in Narcotic Drugs and Psychotropic Substances;

k) "Sensitive goods": substances mentioned in Article 4 of this agreement;

l) "Information": any data whether or not processed or analysed, and document reports, and other communications in any format, including electronic, or authenticated copies thereof;

m) "Person": both natural and legal person; and

n) "Personal data": any data concerning an identified or identifiable natural person.

Article 2

Scope of the Agreement

1. The Contracting Parties shall, for the purposes of applying Customs laws and to give effect to the provisions of this Agreement, endeavor to:

   a) co-operate and assist each other in the prevention and investigation of offences against Customs laws;

   b) upon request, provide each other information to be used in the enforcement of Customs laws; and

   c) co-operate in the research, development and application of new Customs procedures, in the training and exchange of personnel and in other matters of mutual interest.

2. The mutual assistance under this Agreement shall be provided in accordance with the laws in force in the territory of the State of the Requested Party and within the competence and resources of the Customs Administration.

3. The provisions of this Agreement shall not affect the rights and obligations of the Parties under any other international Agreement to which they are Parties to.

4. This Agreement shall be applicable in the territories of the States of the Contracting Parties.

Article 3

Surveillance of persons, goods and means of transport

1. The Customs Administrations shall, upon request, conduct control over:

   a) A natural or legal person, known to have committed or suspected to commit offences against the respective Customs law or involved in the illicit traffic of narcotic drugs, psychotropic substances and precursors;

   b) goods, known or suspected of, being used for committing Customs offences against the respective Customs law or for the purposes of the illicit traffic of narcotic drugs, psychotropic substances and precursors;

   c) any means of transport known to be, or suspected of being used for committing Customs offences against the respective Customs law or for the purposes of the illicit traffic of narcotic drugs, psychotropic substances and precursors; and

   d) international postal and courier packages known to be or suspected of being used for illicit purposes.

2. The Customs Administrations may permit, according to the national laws of their respective states, by mutual agreement and arrangement, under their control, the importation into, exportation from or transit via the customs territory of their respective states of goods involved in illicit traffic in order to

suppress such illicit traffic. If granting such permission is not within the competence of the requested administration, that administration shall endeavour to initiate co-operation with national authorities with such competence or shall transfer the case to such an authority.

Article 4

Actions against illicit traffic of sensitive goods

The Customs Administrations shall, upon request, endeavour to provide each other with all relevant information on any organized action, intended or carried out, which constitutes or may constitute an offence against the Customs laws of the States of the Contracting Parties concerning the traffic of:

a) narcotic drugs, psychotropic substances and precursors;

b) weapons, ammunitions, explosive and nuclear materials, as well as other substances, dangerous for environment and public health;

c) cultural objects and works of art of historical and archaeological value;

d) goods subject to high rates of Customs duties and taxes;

e) precious metals, precious stones and manufactures thereof;

f) currency notes, coins and negotiable instruments;

g) anti- religious, obscene or subversive literature;

h) false and imitated or counterfeit goods subject to intellectual property rights;

i) endangered species of flora and fauna, as well as products thereof; and

j) any other mutually agreed priority areas of information exchange.

Article 5

Fight against money laundering

In accordance with their respective national laws and the competencies of the Customs administrations, the parties shall endeavor to cooperate in the exchange of information and customs investigations relating to money laundering.

Article 6

Exchange of information

1. The Customs Administrations shall, upon request, endeavour to provide each other with any information or copies of relevant documents, which may help the implementation of more efficient procedures concerning:

   a) determination of the Customs value;

   b) classification of goods under their Customs Tariff; and

c) determination of the origin of goods.

2. Any information to be exchanged under this agreement will be accompanied by all relevant information for the interpretation and use thereof.

3. The Customs Administrations shall, upon request, provide each other with the following information:

   a) whether goods imported into the territory of the State of a Contracting Party have been legally exported from the territory of the State of the other Contracting Party;

   b) whether goods exported from the territory of the State of a Contracting Party have been legally imported into the territory of the State of the other Contracting Party; and

   c) cases in which the requesting party suspects the information provided by the customs affairs competent person.

Article 7

Information Regarding Customs Offences

1. The Customs Administrations will provide each other, either on request or on their own initiative, with information of activities, planned, ongoing or completed which constitutes or may constitute a Customs offence and, in particular, information relevant to:

   a) natural and legal persons, known to have committed or suspected of committing offences against Customs laws, or involved in the illicit traffic of narcotic drugs, psychotropic substances and precursors;

   b) goods known or suspected to be subject of Customs offences or subject of illicit traffic of narcotic drugs, psychotropic substances and precursors; and

   c) means of transport, known to be or suspected of being used for committing offences against Customs laws or involved in the illicit traffic of narcotic drugs, psychotropic substances and precursors.

2. In cases that could involve substantial damage to the economy, public health, public security or any other vial interest of either customs administration's party the Customs administration of the other party will, wherever possible, supply such information on its own without delay.

Article 8

Execution of Request

If the Customs Administration of the Requested Party does not have the requested information, it shall endeavour to take steps to obtain such information, as if it were acting on its own behalf and in compliance with the laws in force in the territory of its State.

Article 9

Customs Documents

1. The Customs Administration of a Contracting Party shall, upon request, endeavour to provide the Customs Administration of the other Contracting Party with Customs documents, shipment documents, records of evidence, or their certified copies, giving information on actions, carried out or intended, which constitute or may constitute an offence against the Customs laws in force on the territory of the other State.
2. The information provided to the other Contracting Party can be transmitted via any electronic means instead of the documents specified in this Agreement. It shall contain explanations necessary for the interpretation and use of this information.

Article 10

Form and content of the requests for assistance

1. Requests, pursuant to the present Agreement shall be made in a written form. Requests contain enclosures necessary for its realization. In exceptional cases, requests can be made orally, but shall be confirmed in writing no longer than 72 hours.
2. Requests under paragraph (1) of this Article shall contain:
   a) the name of the Customs Administration making the request;
   b) the measures requested;
   c) the object and reasons for the request;
   d) the laws and other legal acts, referring to the object of the request;
   e) most precise and detailed data on the natural and legal persons involved in the investigation;
   f) a summary of the relevant facts to the object of the request; and
   g) any other facts that may assist in executing the request.
3. Requests shall be submitted in English, either written or electronically.
4. If a request does not meet the requirements of paragraphs (2) and (3) of this Article, its amendment may be requested.

Article 11

Assistance in the Recovery of Customs Claims

1. On request, the Customs administrations shall endeavor to assist each other in the recovery of Customs claims, provided that it is permissible under the national law of both Contracting Parties at the time of the request.

2. Assistance in recovering Customs claims shall be arranged in an ad hoc basis and in accordance with paragraph 4 of Article 21 of this Agreement.

Article 12

Customs investigations

1. If the Customs Administration of a Contracting Party so requests, the Customs Administration of the other Contracting Party shall initiate investigations of the operations which offend or may offend the Customs laws in force in the territory of the State of the Requesting Party. It shall bring the results of such investigation to the attention of the Requesting Party.

2. These investigations shall be conducted in accordance with the laws in force in the territory of the State of the Requested Party. The Requested Party shall proceed as if it were acting on its own behalf.

3. The officials of the Customs Administration of the Requesting Party may, in specific cases, with the consent of the Customs Administration of the Requested Party, be present in the territory of the latter at investigations of offences of Customs laws of the relevant State. They must prove their official capacity.

4. An official of the Customs Administration of the Requesting Party present in the territory of the Requested Party pursuant to paragraph (3) of this Article shall act in an advisory capacity only and shall under no circumstances actively participate in the investigation; neither shall they meet the people being questioned nor shall they take part in any investigative activity.

Article 13

Use of information and documentation

1. Information and documents concerning the illicit traffic of narcotic drugs, psychotropic substances and precursors may also be delivered to other Governmental authorities or regulatory agencies of the Contracting Parties entrusted with control of drugs abuse and illicit traffic of narcotic drugs, psychotropic substances and precursors, subject to the provisions of Article 14.

2. The Customs Administration provided with information and documents under this Agreement may, dependant on their purposes and scope, use them as evidences during the administrative and judicial proceedings and in prosecution claims.

3. Such documents and information may be used to produce evidences in court and their legal status shall be determined in accordance with the laws of the State of the receiving Customs Administration.

4. Any information or intelligence received within the framework of administrative assistance under this Agreement shall be used solely for the purposes of this Agreement and by the Customs Administration, except in cases in which the Customs Administration furnishing such information has expressly approved in writing its use for other purposes or by other Government Authorities of the Contracting Parties. However, they shall not be transferred to third countries.

Article 14

Confidentiality of Information

Having regard to the provisions of Article 12(2), any information or intelligence received under this Agreement shall be treated as confidential and shall at least be subject to the same protection and confidentiality as the same kind of information or intelligence is subject to the national laws of the Contracting Party where it is received.

Article 15

Personal Data

Where personal data is exchanged under this Agreement, the Contracting Parties shall ensure a standard of data protection according to national laws.

Article 16

Experts and Witnesses

1. Upon request, the Customs Administration of the Requested Party may authorize its officials, with their consent, to appear as experts or witnesses before the Requesting Party's legal or administrative authorities. Such officials shall give evidence obtained by them in the course of their duties.

2. The Customs Administration of the Requesting Party is duty bound to take all necessary measures for the protection of personal security of the officials during their stay in the territory of its State under paragraph (1) of this Article. The transport and daily expenses of these officials shall be borne by the Customs Administration of the Requesting Party.

3. The request for appearance must clearly indicate, in which case, forum and in what qualification, the official is to appear.

4. The request for appearance of Customs officials as experts and witnesses shall be made in accordance with the national laws of the Contracting Parties.

Article 17

Exceptions from the obligation to render assistance

1. If the Requested Party considers that compliance with the request will be prejudicial to the sovereignty, security or any other essential interest of its State, it may refuse to provide the assistance requested under this Agreement completely or partially, or to make the rendering of the requested assistance dependant on certain terms and conditions.
2. If the Requesting Party requests for assistance, which itself is not able to provide to the other Contracting Party, it must mention this fact in the request. Compliance with such a request shall be within the discretion of the Requested Party.
3. If the assistance is refused, this shall be notified in a written form to the Requesting Party as soon as possible.

Article 18

Technical assistance

The Customs Administrations may provide each other with technical assistance in Customs matters, as follows:

a) exchange of Customs officials in order to introduce to them the advanced means for Customs control in use;

b) information and expertise exchange in the use of technical equipment for control;

c) training and retraining of Customs officials;

d) exchange of experts in Customs matters;

e) exchange of specific, scientific and technical data related to the application of Customs provision;

f) exchange of best practices regarding the implementation of trade facilitation measures; and

g) other mutually agreed areas in technical assistance.

Article 19

Authorized Economic Operator

The Customs Administrations may, by mutual agreement and arrangement, initiate negotiations on the Authorized Economic Operator (AEO) Mutual Recognition Arrangement (MRA).

Article 20

Expenses

1. The Contracting Parties shall waive all claims for the reimbursement of expenses incurred pursuant to this Agreement, except for expenses to experts and witnesses and to interpreters and translators or other service providers who are not dependent upon public services, as known or defined in the national laws of the Contracting Parties.

2. If the execution of a request requires expenses of a substantial or extraordinary nature, the Contracting Parties shall consult to determine the terms and conditions under which the request will be executed as well as the manner in which the costs shall be borne.

Article 21

Implementation of the Agreement

1. Co-operation and mutual assistance, mentioned in this Agreement, shall be rendered by the Customs Administrations of the Contracting Parties. These authorities shall mutually agree on the documentation for that purpose.

2. The Customs Administrations shall endeavor to provide information under this Agreement either on its own or by obtaining it from related agencies in each Contracting Party.

3. Representatives of the Customs Administrations of the Contracting Parties shall meet when needed, in order to analyze the implementation of the provisions of this Agreement and to solve other practical issues concerning cooperation and mutual assistance of the Customs Administrations of the Contracting Parties.

4. The Customs Administrations of the Contracting Parties shall jointly determine the methods of practical application of this Agreement.

5. For the purposes of this Agreement, the Customs Administrations of the Contracting Parties shall designate the officials responsible for communication and shall exchange a list indicating the names, titles, postal addresses, telephone, fax numbers, e-mail address or other means of contact of those officials. The Contracting Parties shall notify one another of any changes made to the list indicated above.

Article 22

Settlement of Disputes

1. Any dispute or disagreement resulting from the interpretation or application of the provisions of this Agreement must be settled amicably.

2. If no amicable solution can be reached, the dispute or disagreement will be settled through diplomatic channels.

Article 23

Amendments and modifications

As mutually agreed, the Contracting Parties may make amendments or modifications to the Agreement by recording separate protocols. It shall enter into force in accordance with the provisions of Article 24.

Article 24

Entry into force and termination of the Agreement

1. This Agreement shall enter into force on the thirtieth day after the receipt of the last written notification about the completion of all necessary internal procedures by the Parties for its entry into force.
2. This Agreement is intended to be of unlimited duration unless one of the Contracting Parties gives a written notification at least six months before the expiration of the Agreement through diplomatic channels about its intention to terminate this Agreement.
3. The termination of this Agreement shall not affect the implementation of ongoing proceedings and shall be completed in accordance with the provisions of this Agreement.

IN WITNESS WHEREOF the undersigned, being duly authorized by the respective government, have signed this Agreement.

Done in Dubai on the 12th of October 2021, in two original copies in the English, Arabic, and French languages, all texts being are equally authentic. In case of divergence of interpretation, the English text shall prevail.

For
the United Arab Emirates

For
the Democratic Republic of Congo

GOVERNMENT OF
UNITED ARAB EMIRATES

حكومة
الإمارات العربية المتحدة

ACCORD BILATERAL D'ASSISTANCE MUTUELLE ADMINISTRATIVE EN MATIERE DOUANIERE ENTRE LE GOUVERNEMENT DES ÉMIRATS ARABES UNIS ET LE GOUVERNEMENT DE LA RÉPUBLIQUE DÉMOCRATIQUE DU CONGO

ACCORD BILATERAL D'ASSISTANCE MUTUELLE ADMINISTRATIVE EN MATIERE DOUANIERE ENTRE LE GOUVERNEMENT DES ÉMIRATS ARABES UNIS ET LE GOUVERNEMENT DE LA RÉPUBLIQUE DÉMOCRATIQUE DU CONGO

Préambule

Le Gouvernement des Émirats Arabes Unis et le Gouvernement de la République Démocratique du Congo (ci-après désignés « Parties contractantes ») ;

Considérant que les infractions à la législation douanière est préjudiciable aux intérêts économiques, commerciaux, financiers, sociaux et culturels des deux pays ;

Considérant l'importance de l'évaluation correcte des droits de douane, taxes et autres charges et redevances sur l'import ou export des marchandises ainsi que la conformité aux dispositions sur les mesures de prohibition, de restriction et de contrôle ;

Convaincus que les actions contre les infractions douanières peuvent être plus efficaces à travers une étroite coopération entre les autorités douanières de deux pays ;

Considérant que la lutte contre la contrefaçon et la piraterie ainsi que la prévention et la lutte contre le blanchiment des capitaux, nécessitent un échange d'informations entre les administrations douanières ;

Considérant que l'ampleur et les tendances croissantes du trafic illicite de stupéfiants et de substances psychotropes constituent un danger pour la santé publique et la société ;

Vu les conventions internationales auxquelles les parties contractantes ont adhéré qui encouragent l'assistance mutuelle ainsi que les recommandations de l'Organisation Mondiale des Douanes ;

Conviennent ce qui suit :

Article 1
Définitions

Aux fins du présent Accord, on entend par :

a) « **Administration douanière** » : pour les Emirats Arabes Unis, l'Autorité Fédérale des Douanes (AFD) et pour la République Démocratique du Congo, la Direction Générale des Douanes et Accises (DGDA) ;

b) « **Législation douanière** » : dispositions prévues par les lois et règlements concernant l'import, l'export, le transit des marchandises ou toutes autres procédures douanières telles que le droit de douane, les taxes ou toutes autres impositions perçues à travers les administrations douanières, ou toutes autres mesures de prohibition, de restriction ou de contrôle forcé à travers les administrations douanières ;

c) « **Dette douanière** » : tout montant de droit de douane qui a été jugé exigible par une personne physique ou morale, sur le territoire d'une Partie contractante, et qui ne peut être récupéré sur elle, en totalité ou en partie, pour quelque raison que ce soit ;

d) « **Droits douaniers** » : tous les droits, taxes, redevances ou autres taxes qui sont perçus au moment de l'importation par l'autorité douanière, sur les territoires des Parties contractantes en application des législations douanières ;

e) « **Infraction douanière** » : toute violation ou tentative de violation aux dispositions législatives ou réglementaires que les parties contractantes sont chargées d'appliquer ou de faire appliquer ;

f) « **Partie requérante** » : l'Administration des douanes qui demande une assistance ;

g) « **Partie requise** » : l'administration des douanes à laquelle l'assistance est demandée ;

h) « **Stupéfiant** » : toute substance d'origine naturelle ou synthétique énumérée sur les listes I et II de la Convention unique sur les stupéfiants de 1961 (avec les amendements correspondants) ;

i) « **Substance psychotrope** » : toute substance d'origine naturelle ou synthétique, énumérée sur les listes I, II, III et IV de la Convention des Nations Unies de 1971 sur les substances psychotropes ;

j) « **Précurseur** » : substance chimique contrôlée utilisée dans la production de stupéfiants et de substances psychotropes, énumérée sur les listes I et II de la Convention des Nations Unies de 1988 contre le trafic illicite de stupéfiants et de substances psychotropes ;

k) « **Marchandises sensibles** » : substances mentionnées à l'article 4 du présent accord ;

l) « **Information** » : toute donnée, qu'elle soit traitée, analysée ou non, et tout document, rapport et autre communication sous toute forme que ce soit, y compris électronique, ou leurs copies certifiées conformes ;

m) « **Personne** » : les toute personne physique ou et morale soumise à une obligation douanière conformément aux lois nationales ; et

n) « **Données personnelles** » : toute donnée se référant à une personne physique ou morale identifiable.

Article 2
Portée de l'Accord

1. Aux fins d'assurer l'application des législations douanières et des dispositions du présent Accord, les Parties contractantes s'engagent à :

   a) coopérer et s'entraider dans la prévention et l'enquête sur les infractions à la législation douanière ;

   b) sur demande, se fournir mutuellement des informations à utiliser dans l'application des législations douanières ; et

   c) coopérer à la recherche, au développement et à l'application de procédures douanières, mais aussi dans la formation et échange de personnel ainsi que à dans tout autre domaine d'intérêts communs.

2. L'assistance mutuelle au titre du présent Accord est fournie conformément à la législation en vigueur sur le territoire de l'État de la Partie requise et dans les limites de la compétence et des ressources de l'Administration des douanes.

3. Les dispositions du présent Accord n'affectent pas les droits et obligations des parties en vertu de tout autre accord international auquel elles sont parties.

4. Le présent Accord est applicable sur les territoires des États des Parties contractantes.

Article 3
Inspection des personnes, marchandises et des moyens de transport

1. Sur demande, l'Administration douanière inspecte de la manière ci-après :

   a) Une personne physique ou morale, connue pour avoir commis ou soupçonné de commettre des infractions à la législation douanière ou impliquée dans le trafic illicite de stupéfiants, de substances psychotropes et de précurseurs ;

   b) les marchandises, connues ou suspectées, utilisées pour commettre des infractions douanières ou aux fins du trafic illicite de stupéfiants, de substances psychotropes et de précurseurs ;

   c) tout moyen de transport connu ou suspecté d'être utilisé pour commettre des infractions douanières ou aux fins du trafic illicite de stupéfiants, de substances psychotropes et de précurseurs ; et

   d) les colis postaux et de messagerie internationaux connus ou suspectés d'être utilisés à des fins illicites.

2. Conformément aux lois nationales de leurs États respectifs, les administrations douanières peuvent autoriser d'un commun accord et arrangement, sous leur contrôle, l'import, l'export ou le transit par le territoire douanier de leurs États respectifs de marchandises impliquées dans le trafic illicite afin de supprimer ce trafic illicite. Si l'octroi d'une telle autorisation ne relève pas de la compétence de l'administration requise, cette administration s'efforce d'initier une coopération avec les autorités nationales dotées de cette compétence ou transfère l'affaire à une telle autorité.

Article 4
Actions contre le trafic illicite de marchandises sensibles

Sur demande, les Administrations douanières s'efforcent, de se communiquer toutes informations utiles sur toute action organisée, envisagée ou menée, qui constitue ou peut constituer une infraction aux législations douanières des Etats des Parties contractantes concernant le trafic :

a) des stupéfiants, substances psychotropes et précurseurs ;

b) d'armes, des munitions, des matières explosives et nucléaires, ainsi que d'autres substances dangereuses pour l'environnement et la santé publique ;

c) d'objets culturels et d'œuvres d'art de valeur historique et archéologique ;

d) de marchandises soumises à des taux élevés de droits de douane et taxes ;

e) de métaux précieux, de pierres précieuses et des produits dérivés ;

f) de billets de banque, de pièces de monnaie et de documents commerciaux ;

g) de littérature antireligieuse, obscène ou subversive ;

h) de marchandises de contrefaçon ou d'imitation soumises à des droits de propriété intellectuelle ;

i) d'espèces de faune et de flore sauvage menacées d'extinction et les produits qui en découlent ; ainsi que

j) d'autres domaines prioritaires d'échange d'informations convenus entre les deux parties.

Article 5
Lutte contre le blanchiment des capitaux

Sous réserve du respect de leur législation nationale et en fonction des prérogatives qui leur sont dévolues, les deux parties s'engagent à coopérer dans le domaine de la prévention et de la recherche de la fraude se rapportant au blanchiment des capitaux.

Article 6
Échange d'informations

1. Les Administrations douanières s'efforceront de partager toute information ou copie de documents pertinents, qui pourraient faciliter la mise en œuvre de procédures efficaces en rapport avec:

   a) détermination de la valeur en douane ;

b) le classement des marchandises sous leur code des produits douaniers ; et

c) détermination de l'origine des marchandises.

2. Toute information à échanger dans le cadre du présent Accord sera accompagnée de toutes les données pertinentes pour son interprétation et son utilisation.

3. Sur demande, les Administrations des Douanes partageront des informations sur :

a) Les marchandises importées sur le territoire de la Partie contractante si elles ont été légalement exportées du territoire de l'autre Partie contractante ;

b) Les marchandises exportées vers le territoire de la Partie contractante si elles ont été légalement importées sur le territoire de l'autre Partie contractante ; et

c) Les dossiers pour lesquels la partie requérante soupçonne que les informations fournies par l'administration douanière de l'autre partie n'ont pas été divulguées par la personne compétente.

Article 7
Informations sur les infractions douanières

1. Sur demande ou de leur propre initiative, les Administrations douanières échangeront des informations sur les activités, prévues, en cours ou réalisées, qui sont considérées ou pourraient être considérées comme une infraction douanière, en particulier les informations concernant :

a) les personnes physiques et morales, connues ou suspectées d'avoir commis des infractions douanières, ou qui sont impliquées dans le trafic illicite de stupéfiants, de substances psychotropes et de précurseurs ;

b) les marchandises connues ou suspectées d'être à l'origine d'infractions douanières ou de trafic illicite de stupéfiants, de substances psychotropes et de précurseurs ; et

c) les moyens de transport, connus ou suspectés d'être utilisés pour commettre des infractions douanières ou d'être impliqués dans le

trafic illicite de stupéfiants, de substances psychotropes et précurseurs.

2. Dans les cas pouvant entraîner des dommages substantiels à l'économie, à la sécurité publique ou à tout autre intérêt vital de l'une ou l'autre des administrations douanières. Dans la mesure du possible, l'Administration douanière de l'autre Partie fournira ces informations dans les meilleurs délais.

Article 8
Demande d'informations

Si l'Administration des douanes de la Partie requise ne dispose pas des informations demandées, elle s'efforcera de prendre des mesures pour obtenir ces informations, comme si elle agissait en son nom propre, dans le respect des législations en vigueur sur le territoire de son Etat.

Article 9
Documents douaniers

1. Sur demande, l'Administration douanière d'une Partie contractante s'efforce de fournir à l'Administration douanière de l'autre Partie contractante des documents de douane et de transport, des procès-verbaux ou des copies certifiées conformes, desdits documents, et ce en incluant des informations sur les actions, réalisées ou projetées, qui constituent ou pourraient constituer une infraction douanière sur le territoire de l'autre Etat.

2. Les informations fournies à l'autre partie contractante peuvent être transmises par tout moyen électronique au lieu de copies en dur des documents spécifiés dans le présent accord. Ces informations doivent contenir les explications nécessaires à leur interprétation et à leur utilisation.

Article 10
Forme et contenu de la demande d'assistance

1. Conformément au présent Accord, les demandes doivent être faites par écrit et doivent contenir toutes les pièces jointes nécessaires à leur traitement. Dans des cas exceptionnels, ces demandes peuvent être faites

oralement. Cependant, elles doivent être confirmées par écrit endéans un délai maximum de 72 heures.

2. Les demandes visées au paragraphe (1) du présent article doivent contenir :

   a) le nom de l'Administration des douanes qui fait la demande ;

   b) les mesures demandées ;

   c) l'objet et les motifs de la demande ;

   d) les lois et documents juridiques se rapportant à l'objet de la demande ;

   e) les données les plus précises et détaillées disponibles sur les personnes physiques et morales impliquées dans l'enquête ;

   f) un résumé des faits pertinents à l'objet de la demande ; et

   g) tout autre fait permettant de traiter la demande.

3. Les demandes doivent être soumises en anglais ou en français, par écrit ou par voie électronique.

4. Si la demande ne peut répondre aux exigences des paragraphes (2) et (3) du présent article, la Partie contractante qui prend l'initiative peut demander sa modification.

Article 11
Assistance au recouvrement des droits de douane

1. Sur demande, les Administrations douanières s'efforceront de se prêter mutuellement assistance pour toutes les questions relatives à la perception des droits de douane, étant entendu que les législations nationales en vigueur dans chacun des Pays des deux Parties à l'Accord prévoient et autorisent ce type de collaboration.

2. L'assistance au recouvrement des droits de douane est fournie conformément aux dispositions du paragraphe 4 de l'article 21 du présent Accord.

Article 12
Enquêtes douanières

1. A la demande d'une Administration douanière d'une Partie contractante, l'Administration douanière de l'autre Partie contractante ouvre des enquêtes sur les opérations qui contreviennent ou pourraient contrevenir à la législation douanière en vigueur sur le territoire de l'Etat de la Partie requérante. L'Administration des douanes partagera les résultats de cette enquête avec la Partie requérante.

2. Ces enquêtes doivent être menées conformément à la législation en vigueur sur le territoire de l'Etat de la Partie requise. La Partie requise procédera comme si elle agissait en son nom propre.

3. Les agents de l'Administration des douanes de la Partie requérante peuvent, dans certains cas, et avec le consentement de l'Administration des douanes de la Partie requise, être présents sur le territoire de cette dernière pour suivre les enquêtes sur les infractions à la législation douanière de l'Etat concerné. Ces derniers doivent justifier de leur qualité officielle.

4. Conformément au paragraphe (3) du présent article, la Partie requise ne peut intervenir qu'à titre consultatif et ne participera en aucun cas activement à l'enquête ; ni rencontrer les personnes faisant l'objet d'enquêtes, ni participer à l'une ou l'autre desdites enquêtes.

Article 13
Utilisation des informations et de la documentation

1. Les informations et les documents relatifs au trafic illicite de stupéfiants, de substances psychotropes et de précurseurs peuvent également être remis aux autorités gouvernementales ou aux organismes de réglementation des Parties contractantes chargés de la lutte contre le trafic illicite de stupéfiants, de substances psychotropes et de précurseurs, sous réserve des dispositions de l'article 15.

2. L'Administration des Douanes ayant obtenu des informations et des documents dans le cadre du présent Accord peut, en fonction de leurs finalités et de leur portée, les utiliser comme preuves au cours des procédures administratives et judiciaires et dans le cadre d'une procédure judiciaire.

3. Ces documents et informations pourront être utilisés comme preuves en justice et leur statut juridique sera déterminé conformément aux lois de l'Etat de l'Administration des douanes requise.

4. Toute information ou donnée obtenue dans le cadre de l'assistance administrative requise sera utilisée uniquement aux fins du présent Accord par l'administration des douanes, sauf dans les cas où l'administration des douanes, fournissant ces informations aurait expressément approuvé par écrit son utilisation à d'autres fins par d'autres autorités gouvernementales des Parties contractantes. Cependant, ces informations ne seront pas partagées avec des pays tiers.

Article 14
Confidentialité des informations

Compte tenu des dispositions de l'article 12, paragraphe 2, toute information ou données reçu au titre du présent Accord sera traité avec confidentialité et fera l'objet de la même protection et de la même confidentialité que le même type d'information ou de données requises par les lois nationales de la Partie où cette information a été obtenue.

Article 15
Données personnelles

Lorsque des données à caractère personnel sont échangées dans le cadre du présent Accord, les Parties Contractantes garantissent un niveau de protection des données conformément aux lois nationales.

Article 16
Experts et Témoins

1. Sur demande, l'Administration douanière de la Partie requise peut autoriser ses agents, avec leur consentement, à comparaître en qualité d'experts ou de témoins devant les autorités judiciaires ou administratives de la Partie requérante. Ces agents devront témoigner des preuves qui ont été portées à leur connaissance dans l'exercice de leurs fonctions.

2. L'Administration douanière de la Partie requérante est tenue de prendre toutes les mesures nécessaires pour protéger la sécurité personnelle des agents pendant leur séjour sur le territoire de son État en vertu du

paragraphe (1) du présent article. Les frais de transport et les dépenses journalières encourues par ces agents sont à la charge de l'Administration des douanes de la Partie requérante.

3. La demande de comparution doit indiquer clairement le cas en cause et en quelle qualité l'agent doit comparaître.

4. La demande de comparution d'agents des douanes en qualité d'experts et de témoins est faite conformément aux lois nationales respectives des Parties contractantes.

Article 17

Exceptions à l'obligation d'assistance

1. Si la Partie requise estime que l'exécution de la demande sera préjudiciable à sa souveraineté, à sa sécurité ou à tout autre intérêt essentiel de son État, elle peut refuser de fournir l'assistance demandée en vertu du présent Accord en tout ou en partie, ou fournir cette assistance sous certaines conditions.

2. Si la Partie requérante sollicite une assistance qu'elle n'est pas elle-même en mesure de fournir à l'autre Partie contractante, elle doit l'indiquer dans la demande. Le respect d'une telle demande est à la discrétion de la Partie requise.

3. Si l'assistance est refusée, elle doit être notifiée par écrit à la Partie requérante dans les plus brefs délais.

Article 18
Assistance technique

Les Administrations douanières peuvent se prêter mutuellement assistance technique en matière douanière, comme suit :

a) échange d'agents des douanes afin de présenter les moyens avancés de contrôle douanier en vigueur ;

b) échange d'informations et d'expertise sur l'utilisation du contrôle technique ;

c) formation et le recyclage des agents douaniers ;

d) échange d'experts en matière douanière ;

e) échange de données spécifiques, scientifiques et techniques liées à l'application des dispositions douanières ;

f) échange de bonnes pratiques concernant la mise en œuvre de mesures de facilitation du commerce ; ainsi que

g) échange dans d'autres domaines d'assistance technique convenus d'un commun accord.

Article 19
Opérateur Economique Agréé

Les Administrations douanières peuvent, d'un commun accord, engager des négociations pour la reconnaissance mutuelle d'Opérateur Economique Agréé (OEA).

Article 20
Coûts

1. Les Parties contractantes renoncent à réclamer le remboursement des dépenses engagées en vertu du présent Accord, à l'exception des dépenses engagées pour les experts et témoins et pour les interprètes et traducteurs ou autres prestataires de services qui ne sont pas employés par les services publics, tels que connus ou définis dans les législations nationales des Parties contractantes.

2. Si l'exécution d'une demande nécessite des frais importants ou extraordinaires, les Parties contractantes se consultent pour en déterminer les modalités pour l'exécution de la demande ainsi que les modalités de paiement de tels coûts.

Article 21
Mise en œuvre de l'Accord

1. La coopération et l'assistance mutuelle visées dans le présent Accord sont assurées par les administrations douanières des Parties contractantes. Les autorités compétentes conviendront d'un commun accord de la documentation requise à cet effet.

2. Les Administrations douanières s'efforceront de fournir des informations en vertu du présent Accord soit par elles-mêmes, soit en les obtenant auprès d'organismes apparentés dans l'État de chaque Partie contractante.

3. Les représentants des Administrations douanières des Parties contractantes se réuniront selon le besoin, afin d'analyser la mise en œuvre des dispositions du présent Accord et de résoudre d'autres problèmes pratiques concernant la coopération et l'assistance mutuelle des Administrations douanières des Parties contractantes.

4. Les administrations douanières des Parties contractantes détermineront d'un commun accord les modalités d'application pratique du présent Accord.

5. Aux fins du présent Accord, les Administrations douanières des Parties contractantes désignent les fonctionnaires chargés de la communication et échangent une liste indiquant les noms, titres, adresses postales, numéros de téléphone, de télécopieur, adresse électronique ou autres moyens de contact desdits fonctionnaires.

Article 22
Règlement des différends

1. Tout différend ou désaccord résultant de l'interprétation ou de l'application des dispositions du présent Accord doit être réglé à l'amiable.

2. Si aucune solution à l'amiable ne peut être trouvée, le différend ou le désaccord sera réglé par la voie diplomatique.

Article 23
Modifications et Amendements

Les Parties contractantes peuvent amender ou modifier le présent Accord en signant des avenants distincts. Les modifications ou amendements entreront en vigueur conformément aux dispositions de l'article 24.

Article 24
Entrée en vigueur et résiliation du Contrat

1. Le présent Accord entre en vigueur le trentième jour suivant la réception de la dernière notification écrite concernant l'accomplissement de toutes les procédures internes par les parties pour son entrée en vigueur.

2. Le présent Accord est conclu pour une durée indéterminée, à moins que l'une des Parties contractantes ne notifie par écrit, au moins six mois avant l'expiration de l'Accord, par la voie diplomatique, son intention de mettre fin au présent Accord.

3. La cessation de l'Accord n'affecte pas les projets en cours de réalisation ou ceux réalisés suivant les dispositions du présent Accord.

EN FOI DE QUOI les soussignés, dûment autorisés par les gouvernements respectifs, ont signé le présent Accord.

Conclu à Dubaï le 12 Octobre 2021, en deux versions originales pour chaque langue, en anglais arabe, et français, tous les versions des textes faisant également foi. En cas de divergence d'interprétation, seul le texte anglais fera foi.

Pour le Gouvernement des Émirats Arabes Unis

Pour le Gouvernement de la République Démocratique du Congo